الرق المالي الذي هو السبب الاكبر في التنبيد السياسي كما سيجيء ولا يرضى بما يساعده على المنق من ذلك الرق

والزراعة المورد الوحيد الآن للدخل ولكن يجب ان لا تكون الحال كذلك بل ان يهتم جانب كبير من سكان القطر بالصناعة والتجارة فان فعلوا زاد الدخل كثيراً لان القطر يستغني بعملهم عن كثير من المصنوعات التي تجلب من الخارج ان لم يستطع ان يصدر جانباً كبيراً من مصنوعاته

هذا والنجاة من العسر الحالي واسطة ثانية غير زيادة الدخل وهي تقليل النفقات وقد عقدنا لها فصلاً خاصاً في الجزء الثالث موضوعه حزب الاقتصاد كان له وقع حسن لدى قرائه . وعسى ان يكثر الحاثون على توسيع موارد الكسب وتضييق اسباب الانفاق لتخرج البلاد من هذا العسر ومغبّاته

كيف تنال الحكومة النيابية

نشرنا منذ شهر من الزمان مقالة في المقطم وقعت وقعاً حسناً عند جمهور القراء لما تضمنته من الحقائق في هذا الموضوع ورغب الينا بعضهم ان نعيد نشرها في المقتطف . وها هي بحصرف قليل بعد حذف مقدمتها

ان مطالب الحزب الوطني المتعلقة بالدستور من اشرف المطالب واجلها فان الحكومة النيابية الدستورية غاية ما تتناهى لهذا القطر ولكل الاقطار الشرقية وقد انفسنا مقصرين تمام التقصير اذا لم نشارك كل الوطنيين في السعي لهذه الغاية . وقد اعمالنا كلها ثانوية في جنب هذا العمل الرئيسي اي السعي في نيل الدستور . ولقد سعينا الى هذا الغرض منذ نحو اربعين سنة الى الآن بتنطفنا اولاً ثم به وبالقطم ولاجله احتملنا فراق الاهل والخلان وكنا عرضة لخسارة كل عزيز

فنحن لا نقدم غاية الحزب الوطني بل نمدحها ظاهراً وباطناً ولم نخالف ذلك في سطر كتبناه او كلمة قلناها

الى هنا نحن متفقون مع كل من ينتسب الى الحزب الوطني او غيره من الاحزاب المصرية التي تطلب الدستور او الحكم النيابي للبلاد ومن هنا يبتدئ الاختلاف الجوهري بيننا

وبين البعض منهم وهو في السبيل الموصل الى هذه الغاية . واسباب هذا الاختلاف تكاد تكون خاصة بالقطر المصري . فالسبيل الذي نال به المثانيون دستورهم يتعذر نيل الدستور به في القطر المصري . والسبيل الذي نال به اليابانيون دستورهم يتعذر نيل الدستور به في القطر المصري وقس على ذلك السبيل التي نال بها الانكليز والفرنسويون والالمانيون وسائر امم اوربا دستورهم فانها كلها تخالف السبيل الذي ينال به الدستور المصري لان احوال القطر المصري مخالفة لاحوال تلك البلدان . وليس المراد بذلك ان اهالي القطر المصري متعلمون او غير متعلمين ومستعدون او غير مستعدين كلا بل يراد به ان للقطر المصري علاقات خصوصية بالاوربيين تجعل نيله الدستور التام رغماً عنهم صعباً جداً ان لم يكن ضرباً من المحال ولو كنا كلنا ساسة وعلماء واليك بيان ذلك

اعترف لورد كرومر في كتابه مصر الحديثة ان مالي اوربا الذين يملكون الدين المصري هم الذين الجأوا الحكومة الانكليزية الى محاربة عرابي واحتلال القطر المصري . وديون هؤلاء الاوربيين لم تنقص من ذلك الحين الى الآن بل زادت واذا حسبنا الاموال التي مصر وحكومتها مديونتان بها لم نجدنا انها لا تقل عن ١٥٠ مليون جنيه اي دين الحكومة وديون الاهالي فكأن اطياننا واملاكنا كلها مرهونة عندهم على مئة وخمسين مليوناً من الجنيهات وقد وجد بادق حساب ولتقدير ان ثروة القطر المصري من الاملاك والعقارات وغيرها لا تزيد على ٦٠٠ مليون جنيه فربعها للاوربيين اصحاب الديون . وهذه حقيقة اوضح من ان تحتاج الى ايضاح

ثم ان للاوربيين الساكنين في القطر المصري وللمحميين بهم من الاطيان والمعامل والمتاجر ما لا تقل قيمته عن ستين مليون جنيه اي عشرة في المئة من ثروة القطر وعليه فللاوربيين الذين في اوربا وللاوربيين الذين في القطر المصري ٣٥ في المئة او اكثر من ثلث ثروة القطر

والظاهر مما جرى قبل الاحتلال ان هؤلاء المداينين واكثرهم من الفرنسويين والانكليز او الاسرائيليين المقيمين في فرنسا وانكلترا لم يأتمنوا على حفظ ديونهم الا انكلترا فالجأوها الى ارسال جنودها لاخماد الثورة العرابية واحتلال القطر المصري وكانت الحكومة الانكليزية تود ان تكل اخماد الثورة الى الدولة العلية فلم يتيسر لاسيما وان حالة الدولة العلية حينئذٍ كانت لا تسر صديقاً ولا عدواً ثم ارادت الحكومة الانكليزية ان تشرك فرنسا معها فلم

يقبلوا ايضاً وشأنهم الآن شأن رجل انت مديون لهُ بالف جنيه وعندك عين يساوي ثلاثة آلاف جنيه لكنهُ مرهون لهُ وقد حجز عليهِ ووضع حارساً قضائياً اردت او لم ترد

هذه حالة القطر المصري منذ بداءة الاحتلال الى الآن . وكل من يمعن نظرهُ اقل امعان فيما ذكرناهُ يرى انه الحق الصراح الذي لا ريب فيهِ فاذا اردنا ان يخرج الانكليز من بلادنا بجنودهم ورجالهم ويتركوا مصر كما كانت قبل الاحتلال وقبل المراقبة الدولية وان تكون حكومتنا نيابية محضة لها التصرف التام باموالها وجب علينا اولاً ان نقنع الاوربيين اصحاب الديون واصحاب الاملاك ان اموالهم ومصالحهم كلها تبقى محفوظة بعد الجلاء واعطاء الدستور كما هي محفوظة الآن . واذا لم يمكنا ان نقنعهم ان اموالهم ومصالحهم تبقى محفوظة فلا يعقل انهم يحلون بالجلاء عن طيب نفس ولا باخراج رجالهم من ادارة الحكومة ولا بان نعطي حكمًا نيابيًا تامًّا . اي يجب ان يثقوا تمام الثقة ان ري الاطيان يبقى محفوظاً والامن محفوظاً حتى نستطيع ان نوفي فائدة دين الحكومة وديون الاهالي واقساطها في مواعيدها . ولا نقول ان ذلك متعذر علينا او اننا غير قادرين على حكم انفسنا بانفسنا وتأدية الحقوق للاوربيين كلا بل نقول ان قدرتنا على ذلك لا تكفي من غير اقناع الاوربيين بها

ولا نكتفي بما ما تقدم مصالح سياسية لا تخفى على احد فضلاً عن ان اصلاح القطر المصري منوط بشرفها

فلننظر الآن كيف تقنع هؤلاء الدائنين ان اموالهم تبقى محفوظة وفوائدها واقساطها تدفع في مواعيدها وكذلك تقنع الاوربيين الساكنين في هذا القطر والمهتمين بهم ان اطيانهم وكل مصالحهم تبقى محفوظة كما هي محفوظة الآن وتقنع انكلترا ان جلاءها واعطاءنا الحكومة النيابية لا يضران بمصالحها ولا ينتج عنهما ما يمس شرفها

يشير البعض باقوالهِ وافعالهِ وجرائدهِ وخطبهِ بمشاكسة الاوربيين عمومًا والانكليز خصوصًا ومغاضبتهم حتى يضيقوا ذرعًا ويتركوا القطر كرهًا . فهل تقنع اوربا عمومًا وانكلترا خصوصًا اذا فعلنا ذلك بما يجب ان تقنع بهِ لكي تقبل بالجلاء واعطاء الدستور التام . هل تقنع اوربا بتهييج الرعاع والعامة حتى يتجمهروا ويهينوا اعظم رئيس لاعظم جمهورية في الارض . هل تقنع اوربا بمقالاتنا الرنانة وخطبنا الطنانة . هل تقنع اوربا بتحريض صغار الاحلام على قتل نظار الحكومة وارسال مكاتيب التهديد والوعيد الى كل كبير وعميد

فما هو السبيل اذاً لاقناع اوربا عمومًا وانكلترا خصوصًا اننا كفوء لحفظ الاصلاح الذي

تم في البلاد وترقيها وكفوله لحفظ اموالهم ومصالحهم وتأدية الفوائد والاقساط في مواعيدها

نحن نرى ان السبيل الى ذلك يقوم بالامور التالية

اولاً ان نسالم الاوربيين ونصادقهم على قدر الامكان وننفي كل اسباب الجفاء

ثانياً ان نناظرهم في الاجتهاد والاقتصاد حتى نوفر اموالنا ونوفي جانباً كبيراً من ديوننا

ثالثاً ان يهتم كل موظفي الحكومة الوطنيين بعمل ما يطلب منهم باجتهاد وامانة واخلاص حتى يثبت لكل احد انهم اكفأ للوظائف من الاوربيين ويظهر امتيازهم جلياً على الاوربيين ويقنع الاوربيون انفسهم ان الوطني اقدر من الاجنبي على الاعمال

رابعاً ان ننشر الامن والاطمئنان في البلاد حتى يرى الاوربيون عموماً والانكليز خصوصاً ان اموالهم واملاكهم ومصالحهم تبقى في امان تام ولو خرج جيش الاحتلال وان ادارة البلاد تبقى على غاية الانتظام ولو خرج كل الاجانب من خدمتها

وهذه السكة قد تكون طويلة تقتضي سنوات كثيرة وقد تكون قصيرة تقطعها في سنة او سنتين ولكننا لا نرى سكة امنة اقصر منها . ونرجح ان كثيرين من عقلاء الحزب الوطني وحزب الامة والحزب الدستوري وكل الاحزاب واكثر عقلاء القطر يوافقوننا على ذلك . ومن المحتمل اننا مع سيرنا في هذه السكة لا ننال غرضنا تماماً اي لا ننال مجلساً نيابياً وطنياً محضاً بل يقر القرار اخيراً على رأي مثل رأي لورد كرومر اي يكون المجلس النيابي مختلطاً وممثلاً لكل العناصر التي لها مصالح في هذا القطر على نسبة مصالحها . او يتم الاتفاق على اعادة مصر الى الدولة العثمانية مع حفظ استقلالها الداخلي . او تعطى البلاد حالاً مجلساً نيابياً من غير ان تكون له سيطرة على اموال الحكومة فلا يكون مجلساً نيابياً حقيقياً لان اول شرط من شروط النيابة السيطرة على اموال الحكومة . وسواء تم هذا او غيره فالحكومة النيابية الحقيقية لا تنال في القطر المصري بالثورة والمخاضبة على ما نرى وقولنا هذا لا يمنع المطالبة بها والسعي لها بكل الطرق المعقولة المقبولة